

تركه للوكيل اجتهاد او باثباتها باللفظ العام
اذت له في كل افراجه من اجتهاد فلا تقصير منه
مع سهولة الغايت كما علم مما تقرر اولاً **ولو**
وكل اميناً في بيعة من الصور السابقة
ففسق التوكيل عزله في الاصح والله
اعلم لانه اذن له في التوكيل دون العزل
فصل في بقية من احكام الوكالة ايضاً
وهي ما يجب على الوكيل عند التقييد له بغير الاجل
وتحالفته ايضاً لما دون ويكون يده بيد امانته
وتعلق احكام العقدي به **قال يع لشخص معين**
هو اعني قوله الى معين هنا وفيما بعد حكاية
اللفظ التوكيل بالعق فان التوكيل لا يقول ذلك بل
من فلان وهذا واضح فايراد مثله على المصنف
هو التساهل تعين لانه قد يكون له عرض
في تخصيصه كطيب ماله بل وان لم يكن له عرض
اصلاً بخلاف اذنه ولا يصح بيعه لو كيله وقيد
ابن الرفعة بما اذا تقدم له الجاب والقبول ولم يهرج
بالسفارة ومحت البلغي ان له لو قال بيع من
وسبل زريدي لزيد فباع من زيد بطل ايضاً وانما
يتجه ان كان الوكيل اسهل منه او ارفق والا
فالاذن في البيع من وكيله اذن في البيع منه
ون

وبه فارق ما بعد بل ومحت الاذرع ان له لو ظهر
بالقرينة ان التعيين انما هو لغرض الزجر فقط
لكون المشتري ممن يرغب فيه لا غير لم يتعين
واعترض بان لرعيته فيه قد يترده في الثمن
وهذا اعرض صحيح واقوله في البحث من اصله
نظر لانه انما ياتي على الوجه الذي في المكان
الا ان يفرق بان التعيين لم يمارضه ما يلغيه
وهنا عارضته الملقية له ولو ان ذلك المعين
قد يتردد على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه
وهو زيادة الزجر فانصح ان تعينه لا ينافي
عرضه بل يوافقه خلافاً للاذرع **وفي زمن**
معين كيوم كذا او شهر كذا تعين فلا يجوز
قبلة ولا بعد ولو في الطلاق والفرق بينه وبين
العق بانة يتخلف باختلاف الاوقات في الثواب
بخلاف الطلاق ممنوع بل قد يكون له عرض ظاهر
في طلاقها في وقت مخصوص بل الطلاق اولى حرمة
من البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة
او العيد مثلاً يعني اول جمعة او عيد يلقاه
كلو قال في الصيف جمد جاء الشتاء قبل الشتاء
يكن له سزاوه في الصيف الا في وافهم قولهم
الجمعة والعيد ان يوم جمعة او عيد بخلافه

Copyrighted material